HABITAT INTERNATIONAL COALITION

أصوات الموئل: استجابة عادلة للجائحة على الصعيدين الاجتماعي والبيئي

أيار/مايو 2021

منذ عام 1976، يناضل التحالف الدولي للموئل من أجل العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية لكوكبنا. التحالف الدولي للموئل هو تحالف عالمي يضم أكثر من 400 منظمة وحليف له في 120 دولة تعمل من اجل الدفاع عن حقوق الإنسان في الموئل، وفي السكن الكريم.

يوضح هذا البيان المبادئ الأساسية والتزامات الدول من أجل تنفيذ استجابات وتعافي من الجائحة تتسم بكونها تحويلية وتراعي إعادة التوزيع. ويؤكد على الحاجة إلى دعم حقوق الإنسان ذات الصلة بالموئل وبناء حاضر ومستقبل عادلين اجتماعيا وبيئيا. وعند القيام بذلك، يجب أن تتجاوز الإجراءات والالتزامات "الصمود والمرونة" وتعالج بشكل كامل التفاوتات الموجودة مسبقا والناشئة من خلال التنمية العادلة والمستدامة.

نحن ندعو جميع المدافعين عن حقوق الإنسان على مستوى الأحياء والمستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي إلى الانضمام إلى الأصوات والجهود المعنية بهذه القضية.

1. الجائحة تكشف التفاوتات التي كانت الموجودة من قبل

تعكس ظروف الموئل العالمية تفاوتات وأوجه ظلم اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية عميقة. تعد اليوم المدن الكبرى، والمتوسطة الحجم والصغيرة، موطناً لأكثر من نصف سكان العالم، وفي كثير من الأحيان تعد بمثابة جُزراً للحداثة والبذخ الرأسمالي. ولكن الكثير من سكان المناطق الحضرية في العالم لازالوا يعيشون في فقر وظروف وأماكن غير ملائمة، وغير آمنة. هذه هي نتائج العمليات المتسارعة لخصخصة الفضاءات الحضرية والريفية، والمضاربة ونزع الملكيات، والتي أسفرت بدورها عن عدم المساواة في الوصول إلى السلع والخدمات العامة، التي تعد أمراً ضرورياً في الحياة اليومية للجميع. وتتضح بشكل جلي، التفاوتات الهيكلية في مختلف أنحاء العالم الجنوبي، وبعد أكثر من ثلاثة عقود من تطبيق السياسات النيوليبرالية، التي فضلت التراكم على حياة الإنسان.

وبالتالي فإن جائحة كوفيد-19 ليست أزمة صحية عالمية فحسب، فقد كشفت عن أوجه التفاوت الموجودة بالفعل، واستنفاذ النظام السياسي والاقتصادي الذي يتنج ويعيد انتاج تلك التفاوتات، إضافة إلى الإقصاء التاريخي، وتدمير النظم البيئية الحيوية لحياة الإنسان.

وفي هذا السياق، دخلت المدن في إجراءات الحجر الصحي، بموجب "التدابير المناعية العالمية للحماية الاجتماعية"، مثل حملات "ابق بالمنزل"/"Stay-at-home"، والتي تم فرضها بشكل سريع دون مراعاة للاختلافات على أساس الجندر، أواللون، أو العمر، أو العرق، أو القدرات البدنية أو الذهنية. ومثل هذه التدابير تفترض أن كل فرد لديه منزل آمن، وسبيل لكسب العيش، وإمكانية الحصول على المياة الآمنة والصرف الصحي والغذاء، والقدرة على العمل من المنزل، واتخاذ القرار بشأن الإنتاج والإنجاب، والاعتماد على مدخراته في فترة الأزمة، أو المشاركة في إجراءات جماعية وسياسية، باختصار، التصرف كمواطنين يتمتعون بالقدرة الكاملة على ممارسة حقوقهم.

تلك الافتراضات المشوهة – للدولة كحامية لأرواح جميع المواطنين؛ ،والنظرة الرومانسية لإجراءات الحجر الخاصة بكوفيد-19 – متجذرة بعمق في مجتمعاتنا ونظم الحوكمة الخاصة بنا، ولاتزال لديها آثار غير متناسبة على قطاعات اجتماعية عادة ما تكون غير مرئية تتمثل في: الفقراء، والعمال غير الرسميين، والمهاجرين، والشعوب الأصلية، وإلى حد كبير، النساء التي تنطوي حياتها على تقاطع أشكال متعددة من الهويات الاجتماعية وأشكال التمييز.

الجائحة تعمق التفاوتات الناشئة

تعمل الكثير من الإجراءات الوقائية – بقدر ضرورتها لاحتواء الفيروس – على توسيع الفجوة بين أولئك الذين يستطيعون والذين لا يستطيعون تبنيها. وتختلف قدرات الرعاية الذاتية، مما يجبر الملايين المتزايدة من الفقراء وذوي الدخول المنخفضة على العيش في أماكن مكتظة في ظل ظروف صحية سيئة تفتقر إلى الخدمات الأساسية، مع عدم القدرة على العزلة بينما يواجهون ممارسات الإخلاء المتعددة.

يجب علينا حماية من ليست لديهم أماكن آمنة للرعاية الذاتية. الذين يعيشون في مستوطنات متدهورة أو في الشوارع، الذين يدفعون إيجاراً تعسفياً، والمهاجرين. بإيجاز، أولئك المضطرين أن يقولوا لأنفسهم كل يوم: " إذا لم أخرج للعمل فلن آكل أو أدفع الإيجار أو المرافق، وقد يتم إخلائي، أو قطع المياه أو الكهرباء عني".

وبالمثل، تواجه المجتمعات الريفية تحديات متعددة، منها على سبيل المثال، الخدمات الصحية والاجتماعية الشحيحة (في كل من البنية التحتية والتوظيف) وانخفاض القدرة على العمل من المنزل. وعلى الرغم من تسجيل حالات عدوى أقل في المناطق الريفية، لا يجب التقليل من شأن عواقبها. وللدفاع عن نفسها ، قامت العديد من المجتمعات الريفية، بإغلاق الطرق لتجنب قدوم العدوى، مما يؤثر على اقتصادهم الانتاجي، حيث لم يعد بإمكانهم الخروج لبيع منتجاتهم.

وفي ظل الأوضاع الحالية للعزل والأزمة، تزايد العنف ضد النساء والأطفال وكبار السن، الذين كثيرا ما يكونون محبوسين مع المسيئين إليهم. ويجب علينا أن نتذكر بأن النساء يمثلن الغالبية العظمى من القائمين على الرعاية في المنازل، والأحياء، وعلى نطاق المجتمع الأوسع، حيث يمثلن غالبية العاملين في مجال الإصحاح، وفي القطاع غير الرسمي؛ وفي الأحياء الأكثر تدهوراً، فهم مقدمو الرعاية الأساسيون، يديرون مطاعم الفقراء، والأنشطة المجتمعية. وفي المنزل، يعلمون الأطفال، ويطعمون العائلات، ويجلبون المياه، الخ، فيما يحرصون على الحفاظ على التوازن العاطفي.

التعليم، والإنترنت، والإقامة في المستشفيات أو مرافق الحماية الاجتماعية تختلف اختلافا كبيرا عبر القطاعات الاجتماعية. فى العديد من الدول أغلقت المدارس ويتم التدريس من خلال شبكة الإنترنت؛ ولكن في الدول ذات الدخل المنخفض، فقط 20% من الأشخاص يمكنهم الاتصال بشبكة الإنترنت. وينطبق واقع مماثل على مؤشرات أخرى، مثل، عدد الأسرة في المستشفيات، أو نظام الضمان الاجتماعي. اثنان وعشرون بالمائة فقط من العاطلين عن العمل على مستوى العالم يتلقون مساعدات البطالة، وهذا يستثني من يعملون عمالة جزئية / البطالة المقنعة، وكذلك من يعملون بشكل غير مستقر. إضافة إلى ذلك، تعتمد العديد من الدول على استخدام البيانات الضخمة وأساليب المراقبة الرقمية التي تتعدى على حق الناس في الخصوصية، أو ترسل قوات مسلحة إلى الشارع لفرض العزل الاجتماعي والحظر.

وفي هذه اللحظة المتناقضة من التاريخ: نجد أنفسنا أمام التهديدات والفرص. فلنعيد التفكير في حقوق الانسان ذات الصلة باالموئل عبر مختلف المقاييس والأقاليم، بينما نقر بقيمة وسائل الانتاج المتنوعة، وسبل العيش بكرامة، وعلاقتها بالموئل ونظم الصحة العامة والتعليم.

خطة مارشال عالمية

أعلن مدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في أبريل/نيسان 2020 أن كوفيد-19، يهدد بخسارة العديد من الدول لعقدين من من التقدم، وهو واقع خبرته بالفعل دول كثيرة عبر الجنوب العالمي، فهو لا ينطوي فحسب على إعادة عقارب الساعة عشرين عاما إلى الوراء، بل يرهن أرواح وفرص أجيال بأكملها، ويخاطر بمزيد من تآكل النظم العامة والعالمية المتعلقة بالصحة، والتعليم، والسكن، والخدمات، والتوظيف، والحماية الاجتماعية. وقد أثرت أزمة الصحة العامة والأزمة الاقتصادية تأثيرا حادا على السكان العاملين واستبعدت الأغلبية. وستؤدي إلى تفاقم الفقر والبطالة، كما ستؤدي إلى تقويض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. الجوع والتشرد وارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات من جراء الأمراض التي يمكن الوقاية منها هي أمور غير مقبولة.

وفي أوائل أبريل/نيسان – في وقت بدأ فيه تأثير الوباء في الظهور في أقاليم عدة – قدر الأمين العام للأمم المتحدة الاحتياج إلى تعبئة خطة مساعدة دولية تعادل 10% أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي العالمي (أكثر من 2 تريليون دولار). وحتى اليوم، لاتزال الجهود الدولية والإقليمية على تلك الجبهة هامشياً, المساعدات الدولية يجب توسيع نطاقها والنظر إليها على أنها تعادل خطة مارشال عالمية لإعادة الإعمار. يجب ألا يعتمد الانتعاش على نماذج المضاربة الرأسمالية والاستخراجية، ودعم المصالح الخاصة، أو "النمو الاقتصادي"، بل يحتاج الانتعاش إلى السعى لإيجاد البدائل التي تتحدى هذه النظريات التي أثبتت فشلها.

الإدارة الجماعية، والسلع المشتركة والدول التنمية

قد يقتنص البعض أزمة الجائحة كذريعة لتعزيز الاستبداد والتراكم عن طريق التجريد، والاعتماد على الاستعارات القديمة العنصرية، والأبوية، والاستعمارية، والنيوليبرالية، التي تغذي الفردية، واللامبالاة، والكراهية، والخوف.

لكن الأزمة قد أثبتت أيضا القدرة الجماعية على التفكير النقدي، والتحرك الجماعي. ويتضح ذلك بشكل خاص، في المستوطنات التي يتم بناؤها ذاتياً، والعمليات التعاونية، والإجراءات الشعبية والمدنية، والممارسات اليومية للإنتاج الاجتماعي وإدارة الموئل. لطالما اقترنت مثل هذه هي الممارسات للبقاء والتضامن بالنضالات من أجل الأرض، والسكن، والخدمات الأساسية، والمواصلات العامة، والتعليم والصحة.

هناك حاجة ملحة لاعتراف الدولة بهذه العمليات ودعمها بصفتها حاملة أقوى للمسؤولية وضامنة للحقوق. وتعد تعديلات السياسات المالية أمرا جوهريا من أجل ضمان توافر موارد كافية للاستجابة للأزمة؛ وهذا حقيقي بشكل خاص للأقاليم التي تتسم بأنظمة ضريبية ضعيفة وتنازلية تفيد الأغنياء، على حساب الفقراء والأكثر استضعافا، ويتضمن هذا سياسات إعادة توزيع الحصائل الضريبية، التي من شأنها أن تضمن حماية اجتماعية كافية، وهيكلية ومترسخة، وتمويلها من خلال الإصلاحات التدريجية للنظم الضريبية.

دعونا نعترف بثراء الممارسات المجتمعية وندعو لسياسات من شأنها أن تنهي التسليع وتمكن الإدارة الجماعية للسلع المشتركة، ودور فعال ومسؤولية للدولة لضمان حقوق الجميع في موئل آمن، علاوة على الاعتراف بمساهمة المرأة في مهام تقديم الرعاية، والحفاظ على الكوكب والممارسة الكاملة لكافة حقوق الانسان للجميع.

ينبغي على الدول والمجتمع الدولي ضمان خمس خطوط رئيسية للعمل من أجل التقدم نحو مجتمع عادل اجتماعيا وبيئيا:

1. إعادة التوزيع الاقتصادي

في محاولة لإعادة توجيه الاقتصاد لحماية حياة وموئل الجميع. يتطلب التحول الهيكلي الذي يذهب أبعد من الاستجابات قصيرة المدى والخاصة بالطوارئ ما يلي:

- حشد الدعم الدولي في شكل مساعدات ـَ وليس قروض ـَ للبرامج التي ستفيد الموئل والمسكن، ولفائدة المجتمعات والقطاعات الأكثر احتياجاً بشكل مباشر. وهذا يتطلب مستوى من التمويل يتناسب مع الاحتياجات الفعلية التي تنشأ من الأثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة.
- إنفاذ الوظيفة الاجتماعية للملكية والأرض، في كل من المناطق الحضرية والريفية، وحماية البيئة كتراث مشترك لكل الأجيال
- إدراج التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تضمن الحق في السكن الملائم للجميع، لاسيما الأكثر استضعافاً، وتجنب عمليات الإخلاء وإعادة تحديد أسعار الفائدة، وشروط سداد القروض، والرهون العقارية والإيجارات.
- أن تعزز الأجهزة الحكومية، السياسات والبرامج الفعالة للوصول إلى الأراضي، وتوفر أوضاع للسكن الكريم، والخدمات الأساسية الملائمة، ودعم برامج تحسين الأحياء، بطريقة مستدامة وجوهرية.
- توضيح ودعم العلاقة بين الحق في السكن الملائم والصحة، ودعم التحسينات العاجلة في الظروف الملائمة للعيش، وغيرها من تدابير الموازنة لمكافحة فيروس كوفيد-19.
- وقف خصخصة الأراضي والممتلكات العامة، إضافة إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص، التي تخصخص الأرباح، وتسلب موارد الناس وحقوقهم.

- تعزيز الإصلاحات المالية، التي تصحح العجز الناجم عن عدم كفاية الإيرادات الضريبية، وتعزيز نظام الضرائب التصاعدية، خاصة فيما يتعلق بالضرائب على رأس المال والممتلكات. وهذا يشمل، فرض ضرائب على المباني الشاغرة، أو استخدامها لحد من حالة الاكتظاظ، وذلك ضمن تدابير أخرى إعادة توزيع البنية التحتية غير المستخدمة بشكل كاف، وبناء بنوك للأراضي والسكن.
- زيادة الضرائب، على أرباح الشركات الكبرى والصناعات المزدهرة، مثل الاقتصاد الرقمي، وشركات التأمين، وتصنيع الأدوية، التي تجني مكاسب غير عادية، وبشكل عام من القطاع المالي. إلغاء الامتيازات والفوائد الضريبية غير الضرورية، للموسرين، وتعزيز السياسات الفعالة في مواجهة التهرب الضريبي، وتجنبه من أجل تعزيز سياسات إعادة التوزيع.
- إجراء تقييم إعادة تخصيص إنفاق الموازنة في القطاعات ذات أولوية منخفضةـَ مثل الانفاق العسكريـَ وتعزيز الانفاق العام على خدمات السكن والمجالات الضرورية الأخرى، التي تعد أساسية للحماية الاجتماعية، وإعادة تنشيط الاقتصاد.

2. الاعتراف بالاختلافات والحالات غير المرئية

تستند إعادة التوزيع، سواء كانت عاجلة أم هيكلية، على الاعتراف بالاختلافات والحالات غير المرئية: فإذا كنت غير مرئي، فأنت غير مؤهل لأي ، ولذا ينبغي على الأجهزة الحكومية أن تتبنى الإجراءات الطارئة التالية:

- حماية حقوق الانسان وفرصه في موئل ومسكن بشكل يضمن الكرامة، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، أو الميول الجنسية، أو الطبقة، أو العمر، أو العرق، أو الدين، أو القدرة الجسدية أو العقلية، مع الاعتراف بدور الهويات الاجتماعية المتعددة، التي غالباً ما تؤخذ كأساس للتمييز والوصم، والتهميش.
- تقدير، وتقديم الدعم الفعال، للخبرات المتعددة الموجودة في الانتاج الاجتماعي للموئل وإدارته، التعاونية والجهود التي تُبنى ذاتياً، و من بينها بوضوح الشعوب الأصلية، مع تقدير مهام الرعاية والتكاثر الاجتماعي، التي تضطلع بها المرأة بصفة أساسية على كافة المستويات.
- الاعتراف بقيمة الاقتصادات التضامنية، وتقديم الدعم لها في النواحي القانونية، والتنظيمية، والمالية.
- التعرف على قيمة التنوع البيولوجي الثقافي، وحكمته، ومعرفة مختلف المناطق، كقاعدة لتصميم التحركات المناسبة وذات الصلة وغير المهيمنة.
- تعزيز العلاقات التبادلية للتنمية بين المناطق الريفية والضواحي، والمناطق الحضرية، وتحديد سلاسل إنتاج وتوزيع الغذاء وتقصيرها، وإمدادات الطاقة والمياه، بالإضافة إلى إدارة واستعادة النفايات الصلبة كمورد.

3. التكافؤ في المشاركة السياسية

ويعني هذا أن يتم على مستويات متعددة، توسيع آليات المشاركة الديمقراطية المباشرة، دون اعتبار للنوع الاجتماعي، أو الميول الجنسية، أو الطبقة، أو العمر، أو العرق، أو الدين، أو القدرة الجسدية أو العقلية.

- المكافحة الفعلية للعلاقات السلطوية، والزبونية والبطريركية، والتمييزية، والاستغلالية بين المواطنين، وبين المواطنين والدولة.
- ضمان المساواة لكافة المهاجرين بصفتهم أشخاص طبيعيين واعتباريين لهم حقوق.

- توسيع عمليات اللامركزية والاستقلال للبلديات، بما في ذلك آليات المشاركة المباشرة للمواطنين في تخصيص الإنفاق الحكومة وتنفيذه.
- ضمان وصول المساعدة الاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، والقانونية اللازمة للتحويل الموئل جنباً إلى جنب مع السكان.
- المكافحة النشطة للممارسات البطريركية والمحاباة والمحسوبية والسلطوية، التي من شأنها أن تعزز وتحافظ على المساواة بين الجنسين، لتوسيع المساحات لمشاركة أصوات النساء والجماعات المهمشة في صناعة القرار.

4. موئل حقوق الانسان، وليس الحرب

في شهر مارس/أذار 2020 أصدر الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو جوتيريس نداءا عاجلا من أجل وقف إطلاق النار في جميع انحاء العالم للتركيز معا على الكفاح الحقيقي والمشترك لهزيمة كوفيد-19. وقد كرر الدعوة ذاتها في بداية الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2020. ومع ذلك، لم يستجب أي طرف لهذه الدعوة، بل تم في نفس الفترة كسر بعض حالات وقف إطلاق النار التي ظلت مستمرة لفترات طويلة، واستمرت الأعمال العدائية الجديدة، معرضة الشعوب المتضررة من الصراعات لمجاعات وأزمات إنسانية جديدة. وفي بعض الدول، قامت الأنظمة الاستبدادية والعسكرية والملكية وغيرها من الأنظمة غير الليبرالية والمتطرفة بانتهاز الفرصة لقمع شعوبها وغيرها من السكان بدرجات متزايدة أثناء الجائحة. وقد استمرت حالات الاحتلال طويلة الأمد وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير وأصبحت أكثر رسوخا، حتى أنها مارست الفصل العنصري فيما يتعلق بعلاجات كوفيد وتوفير اللقاح. ولذا نحن نضم أصواتنا لصوت الأمين العام في المطالبة بما يلي:

- الوقف الفوري لإطلاق النار في جميع ميادين المعارك حول العالم
- إعادة التخصيص السريعة والهادفة للموارد بعيدا عن الأنشطة العسكرية الهجومية لصالح الإنفاق العام للتخفيف من جميع الآثار السلبية للجائحة.
- الانسحاب ووضع حد حاسم لجميع أوضاع الاحتلال الأجنبي والعسكري، ولا سيما المساعدات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والدبلوماسية، والتعاون مع تلك الإدارات غير الشرعية الخارجة عن ولايات الدول المحتلة.
- امتثال جميع الدول والمنظمات الدولية للالتزامات الدولية والخارجية المعنية بدعم تقرير المصير للشعوب والأمم، بما في ذلك الامتناع عن الاعتراف بأطراف هذه الحالات غير القانونية والتعاون معها و/أو التعامل معها، وإنهائها.

5. رعاية وحماية بعضنا البعض

بما إننا حقا نشترك في أوضاع حياتنا، يتحمل كل منا مسئولية شخصية واجتماعية لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب ومنع انتشار جميع سلالات فيروس كوفيد-19. وبينما تتحمل الحكومات والموظفون العموميون التزامات وتتمتع

بسلطات خاصة ليكونوا قدوة يحتذى بها، فإن كل شخص مدعو للحفاظ على روح الرعاية المتبادلة للمجتمع وللآخرين، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

- اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لحماية بعضنا البعض عن طريق ارتداء الأقنعة الواقية، والحفاظ على النظافة الشخصية والتباعد الاجتماعي حيثما أمكن.
- إعطاء الأولوية لكبار السن والذين لديهم تحديات صحية عن طريق اتخاذ جميع الاحتياطات الصحية الشخصية وتلك المتعلقة بنمط الحياة والاحتياطات الطبية لتجنب الإصابة لنفسك والآخرين.
- مشاركة المعلومات الموثوقة والمتحقق منها مع الآخرين بشأن الاحتياطات الواجب اتخاذها والعلاجات التي يجب تلقيها.
- توفير الدعم المادي والمعنوي الممكن للمتضررين من الجائحة وما يصاحبها من مصاعب اقتصادية.
- اتخاذ جميع التدابير لضمان الحفاظ على بيئة آمنة وصحية لمجتمعاتنا وللعالم بأسره، بما في ذلك تجنب الأنشطة الملوثة وإنتاج النفايات دون مبرر وإطلاق السموم من أي نوع، ليس أقلها تخفيض استهلاك الوقود الأحفوري ومنتجات الحيوانات.

نحن بحاجة إلى أشكال جديدة من إعادة التوزيع، والاعتراف والمساواة بالمشاركة السياسية، وحماية حقوق الانسان والاهتمام بها، من أجل حماية البناء الجماعي للحياة والموئل والمسكن. مكان آمن يمكننا كلنا أن نعيش فيه جميعاً بسلام وكرامة!

لدعم هذا البيان، يرجى إضافة أسمكم، ومنظمتكم، والدولة على الرابط التالي: https://bit.ly/habitatvoices

يرجى الاطلاع على المراجع التالية ذات الصلة:

1. إعلان التحالف الدولي للموئل – أمريكا لاتينية بشأن المستوطنات الهشة هنا (بالأسبانية)؛
2. تقرير من شبكة حقوق الأرض والسكن–الهند، جائحة كورونا / كوفيد–19 (بالإنكليزية)؛
3. نداء مشترك وعاجل حول وضع المياه في غزة (التماس من شبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للموئل والشركاء إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في المياه والصرف الصحي، بالإنكليزية)؛
4. فلسطين: الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نداء لحماية قطاف الزيتون (بالإنكليزية)؛
5. اليومين العالميين للمرأة الريفية وللغذاء (بالإنكليزية)؛
6. *جائحة من الانتهاكات* (القاهرة: شبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للموئل، تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛
7. تقرير من مؤسسة الحق (فلسطين) كوفيد–19 والإهمال الممنهج للقدس الشرقية

8. ¡Libere a los prisioner@s palestin@s ahora! (دعوة في يوم الأسير الفلسطيني ، المجتمع المدني يطالب بالإفراج العاجل عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، بالأسبانية)؛
9. كوفيد-19: التضامن مع منتجي الغذاء
10. كوفيد-19: نحن بحاجة إلى موئل لحقوق الإنسان، بيان من شبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للموئل (بالإنكليزية)؛
11. قاعدة ابيانات الانتهاكات التابعة لشبكة حقوق الألاض والسكن – التحالف الدولي للموئل؛
12. "نماذج من الجرائم ضد الأرض والسكن في وسط أزمة كوفيد-19"، *أحوال الأرض*، عدد 19 (آب/أغستس 2020).